سلامة القرآن من التحريف

وتنزيهه عن الباطل

أ. د. عدنان محمد زرزور

سلامة القرآن من التحريف
وتنزيهه عن الباطل

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

نتناول في هذا البحث مسألتين: الأولى: سلامة النص القرآني من التحريف. والثانية: سلامة معناه أو مضمونه من الباطل. ويمكن عد المسألة الأولى تفسيراً أو شاهداً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (سورة الحجر: ٩) والثانية تفسيراً أو تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾(سورة فصلت: ٤٢).

وعلى الرغم من المدلول البيّن لكل من هاتين الآيتين المحكمتين، فقد وردت في كتب الشيعة الإمامية روايات كثيرة تنسب القرآن إلى التحريف -وبالنقص على وجه الخصوص- في الوقت الذي اشتبهت على بعض الباحثين بعض وجوه النسخ التي وردت في كتب أهل السنة ، حتى ألحقها بروايات الشيعة ، أو ضارعها بها! على الرغم من الفرق بين النسخ والتحريف.

كما أن شهادة العصور -وبخاصة عصر الكشوف العلمية - أكدت على الدوام أن القرآن لا يلحقه خطأ أو باطل .. ومع ذلك فإن بعض الشبهات التي أثيرت حول بعض الأخبار والموضوعات القرآنية منذ بضعة عقود ، يعاد طرحها أو يجري بعثها من جديد .. في تعامل مغلوط مع القرآن ، أو تأسيساً على هذا التأمل ، أو انطلاقاً منه مرّة أخرى.

لذا رأيت أن أتناول هاتين المسألتين بمنهج تأصيلي وببعض النظرات النقدية .. وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

سلامة القرآن من التحريف

لا نعني هنا تحريف المعاني، وهو تفسير القرآن أو تأويله على غير وجهه، أي بما لا دلالة للكلام فيه وضعاً، أو بحسب الوضع اللغوي.. فِعْل الباطنية على سبيل المثال. ولكن نعني التحريف (المادي) بصوره الثلاث: الزيادة أو النقص أو التبديل. وقد حمل المفسّرون قوله تعالى في اليهود: ﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾(سورة النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣) على أحد هذين الوجهين، أو عليهما معاً أو في وقت واحد: قال الشوكاني: «والتحريف الإمالة والإزالة، أي يميلونه ويزيلونه عن مواضعه ويجعلون مكانه غيره، أو المراد أنهم يتأولونه على غير تأويله»[١] أو كما قال في موضع آخر باختصار «يبدّلونه بغيره، أو يتأولونه على غير تأويله»[٢]

وقال الطبرسي في تفسير الآية: «أي يفسّرونه على غير ما أنزل ويغيّرون صفة النبي صلى الله عليه وسلم»[٣]، فيكون التحريف بأمرين:

أحدهما: سوء التأويل، والآخر: التغيير والتبديل، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾(سورة آل عمران: ٧٨).

ومعظم شبهات التحريف -المادي- تدور حول (النقص) المزعوم

---

(١) فتح القدير للشوكاني (١/ ٤٧٤)

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٢)

(٣) مجمع البيان للطبرسي (٣/ ٨٥)

الذي لحق بالقرآن الكريم. أما شبهة الزيادة فتكاد لا تذكر[1]، في حين أن شبهة تبديل بعض الألفاظ، أو تبديل بعض الكلم بغيرها، بقيت محدودة جداً، على الرغم من أن بعضهم قبلها في نطاق الأحرف والقراءات ، أو قياساً عليها! كما سنرى بعد قليل.

حرق المصاحف ومزاعم بعض الغلاة:

ارتبطت مزاعم النقص وشبهاته أول ما ارتبطت بمسألة إحراق المصاحف الذي تم في عهد الخليفة عثمان بن عفان وبأمر منه رضي الله عنه. وكان ذلك بعد أن قام بنسخ المصحف أو الصحف التي جُمع فيها القرآن في عهد الخليفة الأول أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه. ولسنا هنا معنيين باستعراض عمل اللجنة الرباعية التي قامت بهذا النسخ ، والذي عوّلت فيه هذه اللجنة (ثلاثة منها من قريش) على المكتوب والمحفوظ وبمشاركة جمهور الصحابة؛ عملاً بنداء الخليفة رضي الله عنه «ياأصحاب محمد اجتمعوا فاكتبوا للناس إماماً»[2] وإن كان مثل هذا الاستعراض - الذي تكفّلت به كتب علوم القرآن- يبين مدى العناية والتدقيق اللذين بُذلا في هذا العمل، ومدى التوفيق الذي أصابته اللجنة العلمية وجمهور الصحابة في ذلك، وحتى الصحابي الجليل ابن مسعود الذي لم يُستدع من الكوفة إلى المدينة ليشارك اللجنة المشار إليها في هذا العمل التاريخي المشرّف -بكل المقاييس - لم يعترض إلا على إلزامه بالأحرف أو

---

(١) اللهم إلا ما يحكى عن العجاردة(أصحاب عبد الكريم بن عجرد من رؤساء الخوارج) قال أبو الحسن الأشعري :«وحكي لنا عنهم ما لم نتحققه: أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن»! وحجتهم أو حجة من عزا ذلك إليهم أنها قصة عشق، ولا يجوز أن تكون وحياً!! قلت: ويتسق هذا مع أعاجيب الخوارج، وربما كان هذا السبب في إضافة هذا الرأي لبعضهم ! علماً بأن ما كتب في بلاغة هذه السورة وإعجازها أوسع مما كتب في سائر السّور. راجع المقالات(١/ ٩٦)

(٢) راجع صحيح البخاري (٦/ ٩٩) وتفسير القرطبي(١/ ٥٢)

القراءات التي تضمنها مصحف عثمان، أو «بقراءة زيد بن ثابت الأنصاري» -رئيس اللجنة- على حد قول ابن مسعود ، وهو -أي ابن مسعود- الذي قرأ من في رسول الله صلى الله عليه وسلم[1]! وقد عرَّض في سياق ثورته أو غضبه بزيد بن ثابت بأمر لا علاقة له بكفاءة زيد كاتب الوحي، والذي وعى القرآن كله ورسول الله حيّ ، قال ابن مسعود: كيف يأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعاً وسبعين سورة، وإن زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذؤابتان!»[2]

وأخرج ابن أبي داود ، والترمذي مرسلاً من حديث الزهري «أن عبدالله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف، وقال: يا معشر المسلمين، أعزل عن نسخ المصحف، ويولاّها رجلٌ ، والله لقد أسلمت وإنّه لفي صُلب رجل كافر!»[3]

ولكن غضب ابن مسعود -رضي الله عنه وأرضاه- دلّ على أن عمل اللجنة في عهد عثمان لم يكن أكثر من نسخ أو استنساخ للقرآن، وليس جمعاً جديداً له. وأن الهدف من هذا العمل ليس حفظ القرآن من أن يضيع منه شيء -لأن هذا كان الهدف من جمعه في عهد أبي بكر رضي الله عنه- ولكن«ضبط» أو تقنين الحروف والقراءات، أو بعبارة أدق: وجوه الأداء المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الكلمات.

يضاف إلى ذلك أن الموقف الغاضب لعبدالله بن مسعود رضي الله

---

(١) انظر تفسير القرطبي (١/٥٨)

(٢) انظر كتاب المصاحف لابن أبي داود (١/ ١٩٥)

(٣) جامع الأصول لابن الأثير الجزري(٢/ ٥٠٦-٥٠٧) والمصاحف لابن أبي داود(١/ ١٩٩-٢٠٠) قال الزهري : فبلغني أن ذلك كره من مقالة ابن مسعود: رجال أفاضل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

عنه، والذي بنى عليه امتناعه عن حرق مصحفه، بل تحريضه الآخرين على أن يفعلوا مثل ما فعل[1] ، لم يلبث أن تحوّل إلى رضا، وذلك بعد أن ذهبت حدّة المفاجأة، وسكت عنه الغضب. وربما بعد أن اطلع على عمل اللجنة حين وصل المصحف الذي وجّه به الخليفة إلى الكوفة -فيما نقدر- فقام إلى مصحفه وأحرقه. والجدير بالذكر أن ابن أبي داود صاحب كتاب (المصاحف) الذي روى الموقف الغاضب لسيدنا عبدالله بن مسعود، هو نفسه الذي روى كذلك إقرار ابن مسعود لعمل اللجنة ورضاه بجمع عثمان أو بمصحف عثمان، وذلك في فقرة خاصة عقدها في كتابه المذكور تحت عنوان: (باب رضاء عبدالله بن مسعود بجمع عثمان -رضي الله عنه- المصاحف)[2]

وعلى أية حال -وبدون الدخول في أية تفاصيل مرة أخرى- فإن الدواعي لفعل عثمان ذي النُّورين كانت قائمة بعد ما نجم من اختلافٍ في القراءة، ولذلك فإن ما قام به لم يتم في الخفاء، ولكن بعلم الصحابة ومشورتهم ومشاركتهم؛ أخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن مصعب بن سعد قال: أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف، فأعجبهم ذلك ، وقال: لم ينكر ذلك منهم أحد[3]. وروى عنه أيضاً بإسنادين صحيحين قوله: «فسمعت بعض أصحاب محمد يقول: قد أحسن» وقوله: «فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه»[4] رضي الله عنه.

ومع ذلك فقد وَجد بعض الغلاة في إحراق المصاحف مناسبة أو ذريعة لإطلاق بعض الشبهات. والمتتبع لهذه المزاعم التي دارت حول (إسقاط) بعض الآيات، يلاحظ كيف أنها كانت تعرض جزافاً، وبصيغ أو

(١) المصاحف لابن أبي داود(١/ ١٩٥)

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٠٢)

(٣) نفس المصدر (١/ ٢٠٤)

(٤) نفس المصدر (١/ ٢١٦-٢١٧)

بصيغة دالة -في نفسها- على الضعف والهزال، وكأنها تنادي على نفسها بالوضع والتلفيق؛ نقل أحد الغلاة الشيعة الإمامية المتأخرين -في كتاب دعاه: «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب»! عن صاحب كتاب (دبستان المذاهب) ما معناه: «وبعضهم يقولون إن عثمان أحرق المصاحف، وأتلف السور التي كانت في فضل علي وأهل بيته عليهما السلام منها: هذه السورة-وذكر سورة كاملة[1] - ثم عقب بقوله: «ظاهر كلامه أنه أخذها من كتب الشيعة ولم أجد لها أثراً فيها» ثم استدرك قائلا: «غير أن الشيخ محمد بن علي بن شهراشوب المازندراني ذكر في كتاب المثالب ، على ما حكي عنه، أنهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية، ولعلها هذه السورة»[2]

وعلى الرغم من كل صيغ الضعف أو التضعيف في هذا الكلام؛ فإن صاحبه عرض لأسماء بعض أعلام المذهب الذين قالوا بالتحريف. ولا يصعب على الناظر في هذه الأسماء أن يلاحظ أنها تمت بصلة إلى الشيخ أبي الحسن علي بن إبراهيم القمي(ت ٣٠٧) الذي يعد تفسيره -الكامل- للقرآن من أشهر تفاسير الشيعة. وقد صرح في مقدمته بالتحريف[3] فقد تبعه في ذلك تلميذه- محدّث القوم-أبو جعفر محمد ابن يعقوب الكليني

---

(١) قال الحجة محمد جواد البلاغي: «ومما الصقوه بالقرآن المجيد: ما نقله في (فصل الخطاب) عن كتاب (دبستان المذاهب) انه نسب إلى الشيعة أنهم يقولون إن إحراق المصاحف سبّب إتلاف سور من القرآن نزلت في فضل علي وأهل بيته. منها هذه السورة . . قال: «وذكر كلاماً يضاهي خمساً وعشرين آية في الفواصل قد لفق من فقرات القرآن الكريم على أسلوب آياته. فاسمع ما في ذلك من الغلط ، فضلاً عن ركاكة أسلوبه الملفّق. . .»إلخ مقدمة السيد البلاغي لتفسير مجمع البيان للطبرسي، ص٢٥. وأول هذه السورة المزعومة :(ياأيها الذين آمنوا آمِنوا بالنورين انزلناهما يتلوان عليكم آياتي ويحذرانكم عذاب يوم عظيم) ويبلغ عدد كلماتها نحواً من اربعمائة كلمة.

(٢) فصل الخطاب لحسين بن محمد تقي النوري (ت١٣٢٠هـ) ص١٥٦-١٥٧.

(٣) تفسير القمي ، ص١٠-١١

(ت٣٢٩) الذي كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن ، «لنقله الأخبار الكثيرة الصريحة في هذا المعنى في كتاب الحجة .. وفي الروضة ، من غير تعرض لردها أو تأويلها» على حد قول صاحب فصل الخطاب - بالإضافة إلى روايات مماثلة في كتابه المشهور (الكافي) ثم جاء أحمد ابن أبي طالب الطبرسي «فنسج على منوالهما في كتابه (الاحتجاج) ، ثم فعل مثل ذلك محمد بن إبراهيم النعماني تلميذ الكليني»[(١)] وصاحب كتاب (الغيبة) وقد فعل ذلك في تفسيره الصغير الذي أقتصر فيه على ذكر أنواع الآيات وأقسامها ، قال: «وهو بمنزلة الشرح لمقدمة تفسير علي بن إبراهيم» -فصل الخطاب ص٢٦.

وبغض النظر عن نسبة القول بالتحريف -بالنقص- إلى بعض علمائهم الآخرين ، ومن دعوى صاحب فصل الخطاب «الشهرة العظيمة بين المتقدمين»[(٢)] -أي لهذا الرأي القائل بالتحريف- مما تبطله آراء جمهرة كبيرة من علمائهم المتقدمين والمتأخرين، وتنقضه وترد عليه، أو تؤوله ببعض وجوه التأويل التي نعرض لها بعد قليل ؛ فإننا نورد أولاً

---

(١) فصل الخطاب ، ص٢٥ مع الإشارة إلى أن العياشي (محمد بن مسعود المتوفى حوالي سنة ٣٢٠) يشارك هؤلاء في هذه المزاعم، أو يشارك القمي في المقام الأول. وكلاهما معدود في أئمة التفسير عند الشيعة الإمامية. ولا يبعد أن يكون هو نفسه متأثراً كذلك بالقمي وناسجاً على منواله. قال صاحب فصل الخطاب : إن العياشي«روى في أول كتابه أخباراً عامة صريحة، فنسبة هذا القول إليه كنسبته إلى علي بن إبراهيم»ص٢٦

(٢) المصدر السابق ، ص٣٠ قال :«ومن جميع ما ذكرناه ونقلناه بتتبعي القاصر، يمكن دعوى الشهرة العظيمة بين المتقدمين، وانحصار المخالف فيهم بأشخاص معينين يأتي ذكرهم..» بل إنه ارتقى بهذه الشهرة العظيمة إلى مرتبة التواتر على لسان صاحبه الجزائري! قال: : «قال السيد المحدث الجزائري في (الأنوار) ما معناه ان الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً(!!)والتصديق بها ..» ص٣٠ وأضاف أو استدرك قائلاً: «نعم خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسي..» وسوف نشير إلى قيمة هذه الأخبار في الصفحات القادمة.

الملاحظات التالية:

نقض وملاحظات:

١ - في وسع أي باحث أن يعود إلى (المنهج) الذي اتبع أولاً في جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه ، ويلاحظ مدى علمية هذا المنهج ودقته المتناهية في الاعتماد على كلٍ من المكتوب والمحفوظ أي ما كتبه كُتّاب الوحي بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، وما كان محفوظاً في صدور الرجال. ثم يلاحظ ثانياً طبيعة هذا الجمع الذي كان علنياً وإعلامياً في مجتمع فضل ودين[1] ؛ ليتأكد له أن نقصاً أو أي تحريفٍ لم يلحق بالقرآن الكريم، حتى لقد قال سيدنا علي رضي الله عنه: «أعظم الناس في المصاحف أبوبكر، رحمة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله بين اللوحين»[2] .

٢ - وقل مثل ذلك في المنهج الذي اتُّبع في (نسخه) أيام سيدنا عثمان[3]. ويمكن أن نلاحظ هنا أمرين:

الأول: أن هذا (النسخ) بدوره كان علنياً وإعلامياً، وأن إحراق الصحف والمصاحف كان كذلك على هذا النحو! روى أبوبكر الأنباري عن سويد بن غفلة الجعفي قال: «سمعت علي

---

(١) راجع صحيح البخاري (٦/٩٨-٩٩) والبرهان للزركشي (١/ ٢٣٤-٢٣٨)

(٢) أخرجه ابن أبي داود في كتابه(المصاحف) بإسناد حسن (١/١٦٦) ورواه ابن أبي شيبة والإمام أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن حجر في الفتح. انظر تعليق ودراسة المحقق في كتاب المصاحف.

(٣) انظر صحيح البخاري (٦/٩٦) وتفسير القرطبي(١/ ٥٢) وتاويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص٤٧ والبرهان للزركشي(١/ ١٣٩).

ابن أبي طالب -كرّم الله وجهه- يقول: يامعشر الناس اتقوا الله وإياكم والغلوّ في عثمان وقولكم: حرّاق مصاحف! فوالله ما حرقها إلا عن ملأٍ منّا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم». وعن عمر بن سعيد قال: قال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: «لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل ما فعل» وفي رواية أخرى عن سويد قال: «سمعت علياً يقول: رحم الله عثمان، لو وُلّيت لفعلت ما فعل في المصاحف»[(1)].

الأمر الثاني: أن هذا النسخ اعتمد كما قلنا على مصحف أبي بكر، أو على (جمع) القرآن الذي تم في عهد الخليفة الأول رضي الله عنه. وقد آل هذا المصحف إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم إلى أم المؤمنين حفصة ابنته رضي الله عنها قبل أن يلي سيدنا عثمان أمر المؤمنين ويطلب منها هذا المصحف أو تلك الصحف، وكانت متمكنة من القراءة والكتابة، وتحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب.

وحين أمر عثمان بإحراق الصحف والمصاحف كانت هذه الصحف عند حفصة أم المؤمنين، لأن سيدنا عثمان ردّها إليها بعد أن قامت اللجنة بعملها وبعث بالمصاحف إلى الأمصار. ألا يدل هذا الرد، أو هذا التصرف-العفوي إن صح التعبير- على أن أي تبديل أو تغيير لم يلحق بالقرآن؟ لسبب واضح أيضاً، وهو أن ذلك لم يخطر ببال عثمان ولا ببال أحد من الصحابة الكرام!

---

(١) انظر البرهان للزركشي (١/ ٢٤٠) و«مقدمتان في علوم القرآن» تحقيق آرثر جيفري، ص٤٦، وتفسير القرطبي (١/ ٥٣). وانظر الرواية الأولى مطولة عن سويد، وما يتصل بتصحيح إسنادها، والقول في الروايات الأخرى: كتاب المصاحف لابن أبي داود، تحقيق الدكتور محب الدين واعظ (١/ ٢١٣-٢١٤).

وإلا فكيف يردُّ عثمان الصحف إليها؟ ألم يكن الأجدر به لو أن أي تحريف لحق بالقرآن أن يبادر إلى حرق هذه الصحف قبل مصاحف الصحابة الأخرى؟

٣- وعلى ذكر الصحابة، فإن عثمان رضي الله عنه لو أحدث في القرآن أي تبديل أو إسقاط . . -سواء أكان متعلقاً بسيدنا عليّ ، على وجه الخصوص ، أم بغيره-أما كان الصحابة راجعوه واحتجوا عليه، بل ثاروا في وجهه، وبخاصة منهم حملة القرآن -وما أكثرهم-؟ اللهم إلا إن زعم الزاعم أن هؤلاء الحفظة من المهاجرين والأنصار، مَن بقي منهم في المدينة، ومَن تفرق منهم في سائر الأمصار، تواطؤوا جميعاً على ذلك! والأسئلة التي تطرح نفسها أمام هذا البهتان: لم يفعلون ذلك؟ وكيف قاموا به؟ وهل يمكن أن يفعلوا ذلك وهم الذين أثنى الله تعالى عليهم في غير موضع من كتابه؟ وهل يصدّق أحد أن الصحابة الذين لم يشفع عندهم تكرار البسملة في صدر ثلاث عشرة ومائة سورة من سور القرآن الكريم، أن يصدّروا بها السورة الوحيدة الباقية -سورة التوبة- لأنهم لم يسمعوا الرسول صلى الله عليه وسلم يفتتح بها هذه السورة![1]

أقول: هل يصدق أحد من العقلاء أو من أصحاب الأهواء أن هؤلاء الصحابة الذين بلغ بهم الالتزام والتدقيق هذا المبلغ،

---

(١) قال السيوطي: «أخرج ابن أشتة عن ابن لهيعة قال: ». . إنما لم تكتب في ﴿براءة﴾ بسم الله الرحمن الرحيم لأنها من ﴿يسالونك﴾ -أي الأنفال- وشبهتهم اشتباه الطرفين وعدم البسملة. ويرده تسمية النبي صلى الله عليه وسلم كلاً منهما. وأخرج القشيري: الصحيح أن التسمية لم تكتب فيها لأن جبريل عليه السلام لم ينزل بها فيها»الإتقان(١/ ١٨٣). وقال مكي بن أبي طالب وغيره: ترتيب الآيات في السور بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يأمر بذلك في أول ﴿براءة﴾ فتركت بلا بسملة. الإتقان(١/ ١٧٣).

يحرّفون القرآن؟ أو يتلاعبون فيه بالزيادة والنقصان؟

٤ - وحتى سيدنا علي -كرم الله وجهه- نفسه الذي زعم الزاعم أن القرآن كان مشحوناً بذكر فضائله وفضائل آل البيت، وأنه كان يتضمن إثبات وصايته وإمامته.. لِمَ لم يؤثر عنه أي إنكار أو اعتراض، بل أثر عنه ما نقلناه قبل قليل من التأييد والثناء. وهل يقبل أحد أن يقال: إن علياً رضي الله عنه اشتغل وهو خليفة للمسلمين لمدة تقرب من ست سنوات، بمقاتلة من خالفوه في السياسة، عن «تصحيح» القرآن! ومقاتلة الذين قاموا أو رضوا بتحريفه وتبديله؟ أي مفارقات عجيبة هذه؟!أليس مؤدى هذا الزعم: الحط من قدر الإمام -كرم الله وجهه- وليس الإعلاء من شأنه أو الانتصار له؟ ثم ألم يكن رضي الله عنه يتلوه على هذا الوجه ويؤمّ الناس به في الصلاة! وصدق الله العظيم القائل في محكم التنزيل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

خلاصة الموقف:

وفحوى ذلك أن شيئاً من القرآن لم يَسقُط؛ نظراً للمنهج العلمي الدقيق الذي اتبع في الجمع والنسخ، وأن شيئاً من القرآن لم يُسقَط؛ نظراً لرد الصحف الذي قام به عثمان رضي الله عنه، ولأن مثل هذا لا يتصور وقوعه من جميع الصحابة، الحفظة وغير الحفظة منهم على حد سواء! بل لأن مثل هذا (الإجماع) على الباطل لا يمكن وقوعه حتى من سواهم! يقول العلامة الدكتور محمد عبدالله دراز رحمه الله: «ونظراً لغيرة المسلمين الأوائل يستحيل علينا أن نعللّ قبول الكافّة لمصحف عثمان دون منازعة أو معارضة بأنه راجع إلى انقياد غير متبصّر من جانبهم»[1].

---

(١) مدخل إلى القرآن الكريم للدكتور محمد عبدالله دراز-رحمه الله- ص٣٩. قال: «ولقد قرر«نولدكه» أن ذلك يعد أقوى دليل على أن النص القرآن(على أحسن

بين النسخ والتحريف:

وعلينا أن نشير في هذا السياق إلى جملة من الروايات التي وردت في **كتب أهل السنة** -قبل الوقوف على آراء العلماء من الشيعة الإثني عشرية الذين نزّهوا القرآن عن التحريف - والتي قد توهم وقوع التحريف في النص القرآني ، عمداً أو بسبب العجز والخطأ، وإن شئت قلت: بسبب الإسقاط أو الضياع.

إن هذه الروايات وردت في باب النسخ ، وفي قسمين من أقسامه المعهودة عند العلماء، وهما: منسوخ التلاوة والحكم معاً، أي الذي رفع نصّه وحكمه. وهذا القسم هو الذي أجمع عليه القائلون بالنسخ[1]. والقسم الثاني هو ما نسخ رسمه دون حكمه. وعلى الرغم من أن النسخ والتحريف متباينان أشد التباين، لأن النسخ إنما يكون من الشارع، وفي زمن التنزيل. أما التحريف فهو عدوان على النص ، ويقع بعد تمامه وانقطاع الوحي؛ أقول: على الرغم من ذلك فإننا نستبعد وقوع هذا القسم الثاني أو النوع الثاني من أنواع النسخ، وهو منسوخ التلاوة دون الحكم[2]، لأن الحكم تابع للتلاوة أو تابع للنص، وإن مما يبعد: رفع الأصل وبقاء التابع. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن صفة (القرآنية) لا تثبت لنص إلا بدليل قطعي، كما أن النسخ الوارد على القطعي لابد أن يكون قطعياً. وإذا كان هذان الشرطان متحققين في منسوخ الحكم دون التلاوة، بطبيعة الحال؛ فإن ما قيل إنه منسوخ التلاوة دون الحكم يفتقر إلى الدليل القطعي على ثبوت القرآنية للنص، وكذا منسوخ التلاوة والحكم معاً، وإن كان

صورة من الكمال والمطابقة)».

(١) مناهل العرفان ، للزرقاني(٢/ ٢١٤)

(٢) قال أستاذنا الدكتور مصطفى زيد -رحمه الله- :«ومن ثم يبقى منسوخ التلاوة باقي الحكم مجرد فرض لم يتحقق في واقعة واحدة...» النسخ في القرآن الكريم (١/ ٢٨٢)

التسليم بهذا القسم الأخير ليس بعيداً ، على الرغم من أن كل ما نقل في هذين القسمين لا يعدو كونه من أخبار الآحاد. وفي حين نجد بعض المحدّثين قبلوا بعض هذه الأخبار من خلال النظر في الإسناد، فإن معظم هذه الأخبار لا يثبت أمام القواعد العلمية التي وضعها المحدّثون أنفسهم لنقد المتون والأسانيد. ويمكن لهذه الروايات والأخبار التي روى معظمها أبوعبيد في كتابه(فضائل القرآن) أن تكون موضع دراسة «حديثية» مفردة أو مستقلة. مكتفين هنا بالإشارة إلى طرفٍ من هذه الروايات مع بعض التعليقات النقدية اليسيرة المتصلة بالمتون.

ونشير أولاً إلى أن أبا عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤) روى هذه الأخبار والروايات تحت عنوان: (باب ذكر ما رفع من القرآن بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف)!

قال أبوعبيد: «حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي -صلى الله عليه وسلم- مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا ما هو عليه الآن!»[1]

وقال أيضاً: حدثنا إسماعيل بن جعفر عن المبارك بن فضالة عن عاصم بن أبي النجود عن زِر بن حبيش ، قال : قال لي أبي بن كعب: يازر كأين تعد أو قال : كائن(أي : كم) تقرأ سورة الأحزاب؟ قلت اثنتين وسبعين آية، أو ثلاثاً وسبعين آية. فقال: إن كانت لتعدل سورة البقرة ، وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم! قلت: وما آية الرجم؟ قال: إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة نكالاً من الله، والله عزيز حكيم»[2] **قلت:**

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم ابن سلام، ص١٩٠، وانظر: التحبير في علوم التفسير للسيوطي ، ص٤٣٩، والمسند للإمام احمد (٥/ ١٣٢) والمحلى لابن حزم(١١/ ٢٣٥) مع الإشارة إلى أن ابن لهيعة متكلّم فيه!

(٢) فضائل القرآن ، ص١٩١ والتحبير ص ٤٣٩ واضاف السيوطي: اخرجه الحاكم

وإذاكان عدم المقدرة المشار إليها في الرواية الأولى سببه النسخ-تلاوة وحكماً- فإن المقدار الذي كانت عليه هذه السورة يختلف بين هاتين الروايتين اختلافاً بيّناً؛ لأنه في الأولى مائتا آية، وفي الثانية: ما يساوي أو يعدل سورة البقرة التي تبلغ ستاً وثمانين ومائتي آية من الآيات الطوال! وفي رواية أخرى تتصل بهذه الرواية الثانية: روى أبوعبيد من حديث أبي أمامة بن سهل أن خالته قالت: «لقد أقرأنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- آية الرجم: الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة بما قضيا من اللذة»!![1] ومن العجيب ألا ينص على الزنا أو على الجريمة في هذه الرواية، وإنما ينص فقط على العقوبة! ثم يجعل السبب في ذلك قضاء اللذة!! مع ما في الروايتين -وهذه على وجه الخصوص-من بُعدٍ عن نظم القرآن وأناقة أسلوب المعجز!

وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن صالح عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي قال: «كان رسول الله إذا أوحي إليه أتيناه فعلّمَنَا مما أوحي إليه، قال: فجئت ذات يوم فقال: إن الله تعالى يقول: (إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو أن لابن آدم وادياً من ذهب لأحب أن يكون إليه الثاني، ولو كان له الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب)[2]. وأخرج الحاكم في المستدرك من حديث أبي بن كعب قال: «قال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، فقرأ: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ..﴾ (الآية ١ من سورة البيّنة) ومن بقيتها: «لو أن ابن آدم سأل

مختصراً وصحّحه. وانظر الدر المنثور للسيوطي (١١٦/٥) وفيه بزيادة: (.. فرفع منها ما رُفع)!

(١) فضائل القرآن، ص١٩١، وانظر التحبير للسيوطي، ص٤٤٠

(٢) الفضائل، ص١٩٢، وانظر التحبير ص٤٤١.

وادياً من مال فاعطيه، سأل ثانياً، وإن سأل ثانياً فاعطيه سأل ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب. وأن ذات الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية ، ومن يعمل خيراً فلن يكفره!»[1]

وروى أبو عبيد من حديث أبي موسى الأشعري قال :«نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت، وحفظ منها: (إن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لاخلاق لهم، ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب)[2] .

ويلاحظ الناظر في هذه الروايات الثلاث أنها دارت حول حديث للنبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري ومسلم من حيث أنس بن مالك وعبدالله بن عباس رضي الله عنهما؛ قال عليه الصلاة والسلام:«لو كان لابن آدم وادٍ من ذهب لابتغى إليه ثانياً، ولو كان له ثان، لابتغى إليه ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»[3] كما شملت تلك الروايات -القرآنية إن صح التعبير!!-بعض العبارات التي وردت في سياق غير معهود للنظم القرآني، وأسلوب القرآن الكريم في أناقته وتناسقه! بل ربما كان في وسعنا أن نلاحظ أن الأمر قد يبلغ-في بعض هذه الروايات- حد التنافر وعدم الانسجام، الذي ينزّه عنه كذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم، -بل كل كلام بليغ في لغة العرب-

---

(١) التحبير للسيوطي، ص٤٤٢، والمستدرك للحاكم (٢/ ٢٢٤) قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه . قلت: وقد عدّ العلماء الحاكم (ت٤٠٥) متساهلاً في الحكم على الأحاديث . وقرر أكثرهم أن ما انفرد بتصحيحه في (مستدركه) يبحث عنه حتى يحكم عليه بما يليق بحاله من أقسام الحديث.

(٢) الفضائل لأبي عبيد ، ص١٩٢ والتحبير للسيوطي ص٤٤٢

(٣) أخرجه البخاري (١١/ ٢١٦ و٢١٨) في الرقاق، ومسلم (١٠٤٨) و(١٠٤٩) في الزكاة

ودائماً أو في معظم الأحيان: عبر حشدٍ بعضٍ الألفاظ والعبارات المأخوذة من النص القرآني نفسه! ولكنها توضع في غير موضعها أو نسقها المعجز؛ قال أبوعبيد: حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي سفيان الكلاعي أن مسلمة بن مخلد الأنصاري قال لهم ذات يوم: أخبروني بآيتين من القرآن لم يكتبا في المصحف! فلم يخبروه، وعندهم أبوالكنود سعد بن مالك ، فقال مسلمة:(إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم الا أبشروا أنتم المفلحون، والذين آووا ونصروا وجادلوا عنهم القوم الذين غضب الله عليهم أولئك ما تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون)[1] !!!

ولمن شاء من الجهلة باللغة والبيان وأسلوب القرآن ، أن يصدّق أن هذا الكلام (كان) من القرآن!!

وبعد ، فإن هذه الروايات -ونحوها- لا يثبت بمثلها نص واحد من نصوص القرآن ؛ سورةً أو آياتٍ. بل لا يثبت بمثلها آية واحدة من آيات التنزيل، سواء أكان هذا النص منسوخاً أم لحقت به مزاعم التحريف عن طريق النقص والتبديل. وإذا وجد في باب النسخ بعض الروايات التي تساهل بعض العلماء في تحسينها أو تصحيحها -والحاكم منهم في «مستدركه» على وجه الخصوص- فإن أخبار التحريف مصنوعة تنادي على أصحابها بالوضع.

والذي نؤكد عليه **أخيراً** هو أن هذه الأخبار تشترك جميعها في أنها **أخبار آحاد** لا يثبت بمثلها قرآن بإجماع. لأن الحال فيما نسخ لفظه أو تلاوته، وكان قد عُلم واشتهر لأنه قد قُرئ به بطبيعة الحال، الا يقلّ طريق العلم به عن طريق العلم بالقراءات القرآنية. وهذه معلومة من طريق

(١) التحبير للسيوطي ، ص٤٤٤.

التواتـر[1] حتى «استجهل» العلمـاء من يرويها من طريق الآحاد! بل لقد حكموا بالـشذوذ على كل قراءة منقـولة من هذا الطريق[2] . فإذا كان هذا في القراءات ، أي إذا كان التواتر شرطاً في القراءات ، فهو في القرآن أو في «الروايـات» المتـصـلة به أولى. وبعـبـارة أخرى: لا يمكـن أن تكون الشـروط اللازمة لقـبـول روايةٍ تنقل لنا قـراءة قرآنيـة، أعلى من الشـروط الضرورية لقـبول رواية تحدثنا عن نص قرآني جـرى عليه النسخ أو الرفع، أو لحق به تغيير، أو بقي خارج القرآن!! والله أعلم.

مع الشيعة الإمامية:

نعـود لنقف على رأي علماء الـشيـعة الإثني عـشرية الذين نفـوا عن القرآن التـحريف بأي صـورة من صوره الثـلاث التي أشرنا إليهـا -النقص والزيادة والتـبـديل- وعلى تفـسيـرهم لآراء علمـائهم الذين قـالوا بوقـوع التحريف ، أو تأويلهم لهذه الآراء.

أقوال أعلام المذهب وشـيوخ الطائفة التي تنفي عن القـرآن التحريف كثيرة، وليس في وسعنا -ولا من همّنا- استقصاؤها في هذا البحث، وقد حاول ذلك بعض علمائهم المعاصرين[3] ، وإن كان من الملاحظ أن هؤلاء العلمـاء المعاصـرين يقومـون بالتأكـيد على هذه الأقـوال، في الوقت الذي يحاولون نقد أقوال القائلين بالتحريف، أو تفسيرها على نحو من الأنحاء. وتدور هذه التـفسيـرات أو التأويلات -في جـملتهـا- على أن التـحريف المقصود هو تحريف المعنى وتفسير النص على غير وجهه-أو الآية على غير

(١) انظر: النشـر في القـراءات العشـر، لابن الجـزري(١/ ١٣) ومقـدمـة ابن خلدون ، ص(٤٠٢)

(٢) انظر: منجد المقـرئين لابن الجزري، ص(٢١)، وتاريخ القرآن للدكـتور عبدالصـبور شاهين، ص(٧٢).

(٣) انظر كتاب صيانة القرآن من التحريف للشيخ محمد هادي معرفة.

المراد منها- وأن تبديل بعض الألفاظ داخل في باب القراءات - وأنها حين تكون آحادية فإنه لا يعتد بها- أما الزيادات فليست أكثر من شروح وروايات تفسيرية .. كلما أمكن ذلك، وإلا فهي مرفوضة.[1]

هذا في الوقت الذي تؤكد بعض مصادرهم على أن أكثر ما جمعه النوري في كتابه(فصل الخطاب) إنما نقله من أصول ليس لها إسناد ، وإن كثيراً منه يرجع إلى اختلاف القراءة، ولا سيما المنقول عن الطبرسي في كتابه (مجمع البيان)[2] ويضيف السيد الحجة محمد جواد البلاغي في مقدمته لهذا التفسير: أن القسم الوافر من روايات النوري «ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرجال كلاً منهم إما بأنه ضعيف الحديث ، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية. وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب يُعرف حديثه وينكر ويروي عن الضعفاء .. وإما بأنه كان غالياً كذاباً .. إلخ»[3] .

ونشير في هذا السياق إلى أن بعض تلك الردود على القائلين بالتحريف تضمنت أو استبطنت جزءاً لا يستهان به من آراء الشيعة وعقائدهم التي اختصوا بها، أو التي لا يلتقون فيها مع أهل السنة[4]. ونحن لا نقف هنا عند هذه النقطة -بغض النظر عن أي اعتبار- لأن

(١) المصدر السابق، ص٢٣٩-٢٧٣ وانظر مقدمة مجمع البيان للسيد محمد جواد البلاغي(١/٢٨)

(٢) صيانة القرآن ، ص(٢٣٩).

(٣) نفس المصدر ، ص(٢٧). قلت: وهؤلاء هم أهل (التواتر) المزعوم عند النوري والجزائري والذي أشرنا إليه في هامش سابق.

(٤) يضاف إلى ذلك أن جميع الروايات التي وردت في كتب أهل السنة، الصحيح منها والموضوع، والداخل في باب النسخ أو التحريف، عرض لها وناقشها تحت عنوان«التحريف عند حشوية العامّة»! الصفحات ١٥٧-١٩٥ في حين ناقش مزاعم التحريف عند الشيعة الإمامية، بما فيها تخريفات صاحب «فصل الخطاب» تحت عنوان: التحريف عند متطرِّفة الإخبارية: ص١٩٧-٢٨٦.

مقصدنا الأساس هو التأكيد على موقف جمهور علمائهم الثابت، بل الذي يزداد رسوخاً وتأكيداً ، وهو أن القرآن الكريم لم يدخله أي تحريف؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

ونشير هنا، قبل استعراض طرف من هذه الأقوال، إلى ما زعمه فخر الدين الرازي -صاحب التفسير- من أن الاستشهاد بهذه الآية الكريمة «يجري مجرى إثبات الشيء بنفسه» لاحتمال أن يقولوا «إن هذه الآية من جملة الزوائد التي ألحقت بالقرآن»! وكان الرازي يرد بذلك على القاضي عبدالجبار الذي استدل بهذه الآية «على فساد قول بعض الإمامية إن القرآن دخله التغيير والزيادة والنقصان»[1].

قلت: ولكن رد الرازي باطل ومردود ، لأن القول بالزيادة -كما أشرنا- لم يقل به أحد، حتى أولئك الذين زعموا وقوع النقص والتبديل! ولم ينقل عن أحد من هؤلاء -فيما وقفنا عليه- أنه قال شيئاً في هذه الآية المحكمة، على الرغم من أنها كانت في كثير من المواقف موضع استشهاد من ردّ عليهم ونقض أقوالهم من علمائهم وسائر العلماء الآخرين. وليس بين أيدينا من مزاعم التحريف (أوسع) -ولا أسوأ- مما أورده صاحب كتاب (فصل الخطاب)!! ومع ذلك فقد ذهب في مسألة الزيادة هذه إلى هذا الذي قلناه. قال في (المقدمة الثانية) التي بين فيها (أقسام الاختلاف والتغيير الممكن حصوله في القرآن، والممتنع دخوله فيه): «إعلم أن التغيير إما بالزيادة، أو بالنقيصة، أو بالتبديل، وهو حقيقة راجع إليهما معا، فإن من بدّل حرفاً بحرف مثلاً فقد نقص حرفاً وزاد آخر. ومراتب تفصيل القرآن: السورة، والآية، والكلمة، والحرف، والإعراب، والترتيب بين السور، وبين الآي، وبين الكلمات. وعدّ بعضهم منها: حدود الآي والسور» وأضاف: «والتبديل إما مع اختلاف المعنى ، أو مع بقائه، وربما يجتمع بعضها مع بعض؛ فالصور كثيرة».

---

(١) تفسير الرازي (٩/ ١٦٥).

ثم فصّل في هذه الصور -وبلغ بها تسع عشرة صورة- فقال: «الأولى: زيادة السورة. ولا ريب في امتناعها، قال الله تبارك وتعالي: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله﴾ (البقرة/ ٢٣) الثانية: تبديل السورة، وهي كالأولى. الثالثة: نقصان السورة، وهو جائز، كسورة الحفد وسورة الخلع وسورة الولاية. الرابعة: زيادة الآية. الخامسة: تبديلها. **وهما متفيان بالإجماع**، وليس في أخبار التغيير ما يدل على وقوعهما، بل فيها ما ينفيهما..»[١] قلت: ويكفي هذا في الدلالة على بطلان مزاعم التحريف كلّها! ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

أهم أقوال الإمامية في عدم التحريف:

١ - قال الصّدوق (أبوجعفر محمد بن علي بن بابويه القمي المتوفى عام ٣٨١) في رسالته «اعتقادات الإمامية»: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك. وعدد سوره على المعروف (١١٤)سورة. وعندنا تعدّ ﴿والضحى﴾ و﴿ألم نشرح﴾ سورة واحدة، وكذا ﴿لإيلاف﴾ و﴿ألم تر كيف﴾.

قال: ومن نسب إلينا أنّا نقول إنه أكثر من ذلك فهو كاذب»[٢]

ويوصف الصدوق عندهم بأنه «المضطلع بآثار المعصومين عليهم السلام» وربما لقّب بشيخ المحدّثين[٣] رحمه الله.

---

(١) فصل الخطاب، ص٢٣.

(٢) الاعتقادات (رسالة في اعتقادات الإمامية) للشيخ الصدوق ورقة ١٠١-١٠٢ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ب٢٣٩٣٤(نقلاً عن كتاب: أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية للدكتورة عائشة يوسف المناعي ص١١٨) وانظر صيانة القرآن ص٦٣. ومدخل إلى القرآن الكريم للدكتور محمد عبدالله دراز، ص٣٩.

(٣) صيانة القرآن، ص(٦٠)

٢ - نقل الشيخ المفيد (محمد بن النعمان)، الملقب بعميد الطائفة (ت٤١٣) عن جماعة من «أهل الإمامة» قولهم: إنه (أي القرآن) لم ينقص من كلمه، ولا من آيه، ولا من سوره. ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله»[١] قالوا: «وذلك كان ثابتاً منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز . .» ثم عقب بقوله: «وعندي أن هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كلمٍ من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل»[٢] وقال: فإن قال قائل: كيف يصح القول بأن الذي بين الدفّتين هو كلام الله على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان، وأنتم تروون عن الأئمة -عليهم السلام- أنهم قرأوا: (كنتم خير أئمة أخرجت للناس)، (وكذلك جعلناكم أئمة وسطاً)، وقرأوا (يسالونك الأنفال) وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس؟.

وأجاب بأن «الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها». ولكنه لم ينكر في الوقت نفسه أن (القراءة) تأتي «على وجهين منزلين: أحدهما: ما تضمنه المصحف، والثاني: ما جاء به الخبر»[٣] .

٣ - ونقل الطبرسي عن الشريف المرتضى - أحد تلامذة القاضي عبد الجبار- (ت٤٣٦) قوله -في كلام قيم- : «إن علماء المسلمين قد بلغوا في حفظ القرآن وحمايته الغاية ! حتى عرفوا كل شيءٍ اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته؛ فكيف يجوز أن يكون مغيَّراً ومنقوصاً، مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟!» ثم إن القرآن كان على عهد رسول الله

---

(١) أوائل المقالات للشيخ المفيد، ص٩٢. وانظر : مقدمة البلاغي لتفسير الطبرسي (مجمع البيان) ، ص(٢٦)

(٢) صيانة القرآن، ص (٦٠-٦١).

(٣) نفس المصدر، ص(٦١) يريد أن هذا من قبيل القراءات القرآنية.

صلى الله عليه وسلم مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن، بدليل أنه كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتى إن النبي عيّن على جماعة من الصحابة من حفظهم له ، وأنه كان يعرض عليه ويتلى عليه-صلى الله عليه وسلم-[1] .

٤ - أما الطبرسي نفسه (ت٥٤٨) فقد قال في مقدمة كتابه «مجمع البيان في تفسير آي القرآن» وهو يستعرض فنون القرآن أو علومه: «ومن ذلك: الكلام في زيادة القرآن ونقصانه فإنه لا يليق بالتفسير. فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه! وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييراً ونقصاً. والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه. وهو الذي نصره المرتضى قدّس الله روحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات...»[2] قلت : وهو الكلام الذي أشرنا إلى بعضه قبل قليل.

٥ - وقد سبق إلى تقرير نحو هذا أبو جعفر الطوسي -شيخ الطائفة -المتوفى سنة ٤٦٠ في مقدمة تفسيره «التبيان» ووصف تنزيه القرآن عن الزيادة والنقصان بأنه «الظاهر في الروايات» ثم استدرك قائلاً: «غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصّة والعامّة بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع.. طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً» ثم قال : «والأولى: الإعراض عنها، وترك التشاغل بها، لأنه يمكن تأويلها»[3] .

ثم تتابع على تأكيد هذا الموقف أعلام المذهب ، منهم العلامة ابن

---

(١) مقدمة الطبرسي ، لكتابه (ص٨٣-٨٤).

(٢) مقدمة الطبرسي لكتابه مجمع البيان، ص(٨٣)

(٣) التبيان (١/٣) وصيانة القرآن، ص(٦٣) وانظر كتاب مدخل إلى القرآن الكريم للدكتور محمد عبدالله دراز، ص(٣٩).

المطهَّر الحلّي(ت٧٢٦) الذي قال: «الحق أنه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه، وأنه لم يزد ولم ينقص. ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك؛ فإنه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول عليه السلام المنقولة بالتواتر»[1] ومنهم كذلك المحقق الأردبيلي(٩٩٣) وشيخ الإسلام محمد ابن الحسين العاملي (١٠٣١)والمحدّث محمد بن المحسن المشتهر بالفيض الكاشاني (١٠٩٠) والحرّ العاملي (١١٠٤) والشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء(١٢٢٨) وحفيده الفقيه الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء(١٣٧٣) وغيرهم[2].

ونكتفي أخيراً بهذه الكلمات المهمة للإمام الخميني (ت١٤٠٩هـ) نظراً للمكانة الدينية التي تمتع بها في تاريخ الشيعة الحديث والمعاصر -فضلاً عن المكانة السياسية التي لم يتمتع بها معظم فقهاء الشيعة خلال العصور- قال: «إن الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وضبطه وحفظه، قراءةً وكتابةً، يقف على بطلان تلك المزعومة. وما ورد فيه من أخبار -حسبما تمسّكوا- إمّا ضعيف لا يصلح للاستدلال به، أو مجعول تلوح عليه أمارات الجعل، أو غريب يقضي بالعجب. أما الصحيح منها فيرمي إلى مسألة التأويل والتفسير، وأن التحريف إنما حصل في ذلك، لا في لفظه وعبارته» ثم قال: **«إن الكتاب العزيز هو عين ما بين الدفّتين، لا زيادة فيه ولا نقصان..»**[3].

---

(١) صيانة القرآن ، ص(٦٣-٦٤).

(٢) المصدر السابق ، ص (٦٤-٧٥).

(٣) تهذيب الأصول (تقريرات أبحاث السيد الإمام الخميني) للشيخ جعفر السبحاني(٢/ ١٦٥) وانظر صيانة القرآن ، ص (٧٥ -٧٦)

المطلب الثاني

كتاب العصور الذي لا يلحقه باطل

لقد قسمت لحظة نزول القرآن التاريخ -الإنساني- إلى عصرين أو مرحلتين: ما قبل النزول، وما بعد النزول. وقد أشير إلى هذين العصرين بقوله تعالى في وصف القرآن النازل نفسه: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾(سورة فصلت : ٤٢).

والمراد بالذي بين يديه: ما تقدمه وسبقه، أو كان قبل «نزوله». والمراد بالذي خلفه: ما يكون أو يقع وراءه أو بعد نزوله. ومعنى الآية أن القرآن مُبرّأ من أن يلحقه خطأ أو خلل أو باطل.. لا من جهة ما أشار إلى وقوعه قبل نزوله أو قبل عصر النزول ، ولا من جهة مادلّ أو أشار إلى وقوعه بعد ذلك العصر!

- فلو أن الأحافير والعاديّات وسائر وثائق التاريخ وشواهده الثابتة أو الموثوقة؛ انتهت إلى شيء أخبر القرآن بخلافه-على سبيل الفرض والتقدير- لقيل إن الباطل لحق القرآن من بين يديه!

-ولو أن العلوم التجريبية ، والمعارف الطبية، والبحوث والمراصد الفلكية، وعلوم النبات والبحار .. وسواها انتهت إلى نظريات ثابتة ارتقت من درجة الفروض إلى مقام الحقائق العلمية التي لا يتطرق إليها الشك .. ووجدنا في هذه الحقائق -على سبيل الفرض- ما نصّ القرآن على خلافه؛ لقيل إن الباطل لحق بالقرآن من خلفه![1]

---

(١) مع الإشارة إلى أن بعض العلماء فسّروا الآية المذكورة -آية سورة فصلت- بنحو

ولكننا نقول ، على وجه المناجزة والتحدي، فضلاً عن اليقين الجازم: إن باطلاً مّا من هذا أو ذاك لا يلحق القرآن. . الآن وغداً وبعد غد . . وحتى يقوم الناس لرب العالمين.

وقد يلحق بما أشرنا إليه في تفسير ما يأتي من خلف القرآن، أو بعد نزوله. بل يدخل فيه دخولاً أولياً: المبادئ والعقائد والأحكام ومعالم الثقافة أو السلوك الإنساني التي تضمنها القرآن الكريم أو انطوى عليها؛ بوصفه كتاب هداية وتشريع، ودستوراً جامعاً للحياة الإنسانية المثلى إلى يوم الدين. هذه المبادئ والعقائد العامة والممتدة إلى ذلك اليوم لن يلحقها كذلك نقصٌ أو خلل أو باطل! بمعنى أن الأحداث والتجارب وحركة التاريخ سوف تثبت أنها هي المبرّأة من كل ذلك- ولو توهم بعض الناس في بعض مراحل التاريخ غير ذلك- وأن ما ناقضها وخالفها هو الفاسد والباطل . . وأنها الحق الذي سوف يعود الناس إليه. أو يبحثون عنه طال الزمان أو قُصر! .

من أخطاء التعامل مع القرآن :

والمشكلة هنا أن بعض الباحثين الذين تستغرقهم اللحظة التاريخية التي يعيشونها -حتى كأنها نهاية التاريخ!- يجترئون على القرآن، أو يتقدمون «لمحاكمته والحكم عليه»! في موقفٍ يمكن وصفه بأنه قاصر

تفسير قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ فقالوا: إن معنى الباطل: الزيادة والنقصان. قال الزجاج: معنى الآية أن القرآن محفوظ من أن ينقص منه فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يزاد فيه فيأتيه الباطل من خلفه، وبه قال قتادة والسدّي. وقال مقاتل: لا يأتيه التكذيب من الكتب التي قبله، ولا يجيء من بعده كتاب فيبطله. قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿ولا من خلفه﴾ : «أي ليس يأتي بعده من نظر ناظر وفكرة عاقل، ما يبطل شيئاً منه» قال: «والمراد باللفظة على الجملة : لا يأتيه الباطل من جهة من الجهات». قلت: ويمكن عدّ ما ذهبنا إليه في تفسير الآية اتساعاً فيما قاله ابن عطية رحمه الله. انظر تفسيره المحرر الوجيز (١٣/ ١٢٣) وفتح القدير للشوكاني (٤/ ٥١٩)

وجاهل ومتطاول! فمن قائل إنه لا يسلم بوجود إبراهيم وإسماعيل ، أو قائل إنه لم يثبت لديه أن يوسف قد دخل مصر!!. وحجتهم في ذلك كله أن (العلم) لم يثبت ذلك ! بغض النظر في هذا السياق عن (العلم)المقدّس الذي تجري الإشارة إليه -وإن كان العلم المقصود فيما أشرنا إليه هو التاريخ أو علم التحقيق التاريخي- لقد قال طه حسين في أحد الأيام- غفر الله له، فإن ما سمعته منه في أواخر حياته يشير إلى موت هذا التطاول الجاهل في نفسه- :«للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل ، وللإنجيل أن يحدثنا عنهما. وللقرآن أن يفعل ذلك ، ولكن هذا لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي بهذا الدليل»[1] !

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما سبب هذا الخلط بين ما لم يثبته (العلم) أو لم يصل إليه بعد، وبين ما يثبت بهذا (العلم) أنه مخالف للقرآن، أو مناقض له؟ نحن نؤكد بكل لسان من ألسنة المناجزة والتحدي أن (العلم) -في أيٍ من فروعه- لن يثبت نقيض ما جاء في القرآن؟ ولكننا لم نقل إن كل ما جاء في القرآن قد انتهى إليه علم العلماء وبحث

(١) في الشعر الجاهلي. ص٢٦ ويضيف الدكتور طه: «. . فضلاً عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها. ونحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة نوعاً من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة، وبين الإسلام واليهودية والقرآن والتوراة من جهة أخرى . . وقد كانت قريش مستعدة كل الاستعداد لقبول مثل هذه الأسطورة في القرن السابع الميلادي. . فقريش كانت في هذا العصر ناهضة نهضة مادية تجارية، ونهضة دينية وثنية. . ومن المعقول جداً أن تبحث لنفسها عن أصل تاريخي قديم يتصل بالأصول التاريخية الماجدة التي تتحدث عنها الأساطير، وإذن فليس ما يمنع قريشاً من أن تقبل هذه الأسطورة التي تفيد بأن الكعبة من تأسيس إسماعيل وإبراهيم ، كما قبلت روما قبل ذلك -ولأسباب مشابهة- أسطورة أخرى صنعها لها اليونان تثبت أن روما متصلة بإينياس بن بريام صاحب طروادة(!!)وكل ذلك حديث أساطير لا خطر له ولا غناء فيه»!
ومعلوم أن طه حسين عاد عن هذا الجهل والضلال، فقام بحذف هذه السطور عندما أعاد طبع كتابه هذا بعد عام تحت عنوان: في الأدب الجاهلي.
وانظر مقالة للدكتور محمد عماره في جريدة الشعب القاهرية ص١٢ عدد ١٦ يوليو ١٩٩٦.

الباحثين! أو أنهم وصلوا إليه أو وقفوا عليه.

بل إن في وسعنا أن نلاحظ -أو نقرر- أن القرآن الممتد إلى يوم القيامة لن (يستقلّ) جيل واحد أو أبناء لحظة تاريخية -في حدود الزمان والمكان- بالوقوف على كل ما جاء فيه أو أخبر عنه في البُعدين اللذين نتحدث عنهما: من بين يديه، أو من خلفه، لأن ذلك من عمل العصور. ولسوف تقف أجيال قادمة على طرفٍ آخر من هذه العلوم والمعارف. إن الكافر بالقرآن -أصلاً- أو غير المصدق بأخباره وما جاء فيه لا يملك حين يُخبَر بشيء من هذه الأخبار والمعارف سوى أن يقول: هذا لم يثبته (العلم) أو لا دليل عليه مما وقف هو عليه من تلك المعارف! ولا يمكن له أن يتخذ من ذلك حجة على كفره بالقرآن أو عدم تصديقه؛ لأن عدم الدليل -كما يقال- غير دليل العدم! أما المؤمن بالقرآن والمسلّم بأنه وحي يوحى، والذي يعلم بأن تحريفاً أو تبديلاً لم يلحقه .. كيف يتجاوز هذين الحاجزين - الإيمان والعلم- ليصل إلى ما وصل إليه ويقول في إبراهيم وإسماعيل ، أو يوسف وعيسى ما قال؟

ندع في الإجابة عن هذا السؤال : الحديثَ عن العوامل النفسية وسائر العوامل الأخرى التي جاءت في سياقها التاريخي وأسبابها الخاصة والعامة؛ لنقف أو نركز على عامل النقل والاقتباس أو القياس على (الآخرين) .. ولطالما أعيا هذه الأمة في كل مجالات حياتها -منذ عصر الصدام مع الحضارة الأوروبية- مِثلُ هذا القياس والنقل والاقتباس!

إن لعدم اعتداد الأوروبيين بمعارف الدين والوحي أسبابها الموضوعية منذ أن «رفضت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية أي نتيجة خالف فيها العلمُ الإنجيلَ»[1] ومروراً بجميع إجراءات المطاردة والقمع والتي وصلت إلى حد

(١) كما جاء في بعض دوائر المعارف ، وعلى سبيل المثال، فقد حرّم البابا القول بنظرية كوبر نيكوس البولندي القائلة بأن لكل كوكب حركتين: حركة حول الشمس ، وحركة حول محوره هو . راجع كتاب : عبقرية العرب في العلم والفلسفة

القتل والتحريق للعلماء الذين كانوا يستندون في نظرياتهم إلى الدليل الحسّي والبرهان المادي.. وحتى تمكن العلم (التجريبي) هذا من أن يشق طريقه منتصراً في النهاية! يقول موريس بوكاي: « ففي الوسط النصراني وعبر قرون كثيرة بادرت سلطات مسؤولة بمعارضة تطور العلوم، واتخذت هذه السلطات ضد العلماء الذين كانوا يحاولون تطوير العلوم الإجراءات التي نعرفها، تلك التي دفعت بعض العلماء إلى المنفى، تلافياً للموت حرقاً، أو إلى طلب المغفرة بتعديل مواقفهم وبالتماس العفو»![1]

وقد قامت الكنيسة بإحراق العالم الفلكي «جوردان برونو» سنة ١٦٠٠ بسبب إصراره على أن الأرض ليست مركز الكون، وجعلته بذلك عبرة لمن يعتبر! فقد جاء في حكم المحكمة التي مثّل أمامها في روما سنة ١٦٣٢ أستاذ الرياضيات والميكانيكا والفلك «غاليلي»: بسبب قوله بدوران الأرض، ما يلي: «إن نظرية دوران الأرض بعيدة منطقياً، وخطأ فلسفياً، وهرطقة دينياً، والقول بها يؤدي إلى مصير جوردان برونو»[2]

ما كان لهذه «الحيثيات» الجدلية الكلامية أو الدينية القائمة على التحريم والتحليل، وإطلاق الفتاوى وإصدار الأحكام، أن تصمد أمام حقائق العلم التي تثبت بالتجربة وأرقام الحساب. وهكذا تهاوت آراء رجال الدين وأفكارهم عن الكون والطبيعة، تلك التي قال بها القدماء.. ثم تسرّبت إلى (الكتاب المقدس) في تاريخ التحريف والتبديل. ولهذا فإن هذه المسألة أو هذا الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه الكنيسة لا يجوز أن

للدكتور عمر فروخ، ص٨٧.

(١) دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة، دار المعارف ١٩٧٧م

(٢) انظر: مقالة بعنوان: «غاليلي» للمؤرخ الأستاذ الدكتور شاكر مصطفى رحمه الله، في صحيفة القبس الكويتية، ص٢٦ العدد ٥٨١٣ تاريخ ١٨/٧/١٩٨٨. وانظر كتاب عبقرية العرب للدكتور فروخ، ص٨٦. وفقرة بعنوان «جاليليو جاليلي» في كتاب: العلم في التاريخ لبرنال (٢/٦٨-٧٧) ترجمة الدكتور شكري إبراهيم سعد.

يسحب على النصرانية أو على الدين المسيحي نفسه ، فضلاً عن عدم صحة تصوير المسألة على أنها «صراع بين الدين والعلم» أو تعارضاً بين الدين -أي دين- والعلم! كما جرت العادة بذلك حتى الآن. ولطالما أضعنا وقتنا نحن المسلمين ونحن ننفي عن الإسلام هذه المقولة! أو في الرد على مقولة ماركس: (الدين أفيون الشعوب) أو سائر المقولات الأوروبية عن الدين ، لنكتشف في نهاية المطاف أن هذه المقولات منتزعة من تاريخ المجتمع الأوروبي وحده دون سواه.

وعلى أية حال، فإن هذا الصراع المرير بين الكنيسة والعلم. أو بين العلماء ورجال الدين انبنى عليه فصل التعليم عن الكنيسة، ونزع حق هذه المؤسسة في الإشراف على التعليم العام، الذي أضحى من حق (الدولة) واختصاصها، في حين ترك للكنيسة الحرية في رعاية شؤون التعليم الديني.

بين القرآن وسائر (النصوص الدينية):

والمسألة التي نود أن نقف عندها هي النتيجة التي صاحبت هذا الفصل أو أعقبته وبُنيت عليه ، وهي عدم التسليم بما جاء من المعارف (الدنيوية) عن طريق الدين ، أو نُقل عن طريق الوحي، مثل وقائع التاريخ، وقصص الأنبياء، وغير ذلك من هذه المعارف المتعلقة بـ«العالم»، بمعنى الدنيا أو الطبيعة (الفيزيقا).

ومن هنا جاء إنكارهم للوجود التاريخي لبعض الأنبياء، لأن الأحافير والعاديَّات والوثائق وسائر مواد التاريخ التي وقف عليها هؤلاء المؤرخون لا تثبت هذا الوجود! قالوا: وإن مجرد ذكر هؤلاء الأنبياء في (الكتاب المقدس) لا يكفي في ذلك. بل إن القواعد العلمية في نقد الروايات وتحقيق النصوص حين طبقوها أو سحبوها على هذا الكتاب

اكتشفوا أن أسانيد العهد القديم ونصوصه لا يثبت معظمها أمام هذه القواعد . . كما أوضح ذلك الفيلسوف الهولندي المشهور «اسبينوزا» في رسالته التي وضعها في «اللاهوت والسياسة».

نعود عند هذه النقطة إلى طه حسين وضربائه و«منهجه» هذا المنقول عن هؤلاء القوم ، وهو المنهج الذي أعيد التبشير به من قريب لإثارة الشكوك وبعث الشبهات في وجه القرآن الكريم أمام هذه الصحوة والانبعاث الديني في العالم الإسلامي بخاصة، وفي سائر دول العالم بوجه عام. في الوقت الذي قامت الكنيسة الكاثوليكية أخيراً بتقديم الاعتذار عن الأعمال التي قامت بها والأخطاء التي ارتكبتها بحق العلم والعلماء في التاريخ الأوروبي الوسيط.

نعود إلى هذا المنهج المنقول على هذا النحو السطحي والفجّ لنلاحظ مايلي: -

١ - لا نستطيع أولاً تقرير ما إذا كان الفكر الأوروبي قد انتهى به الأمر إلى القطيعة الكاملة مع (النص الديني) أم لا؟ ولكن الذي يمكننا تقريره هو أن هذا الفكر استبعد معارف (الوحي) بوجه عام، وأكد على أن (العلم) لا يكون علماً، أو لا تستحق مسائله هذا الوصف إلا إذا ثبت بالتجربة ، الأمر الذي أفضى كذلك إلى دراسة (الإنسان) كما تدرس (الطبيعة) وسائر الأشياء! والأسئلة التي تطرح نفسها هنا كثيرة، منها: هل هذا هو ما يريده النقلة والمترجمون من المسلمين؟ وهل يمكن القول : إن هذا هو موقفهم من (المعارف) الدنيوية التي جاءت من طريق القرآن الكريم؟ وهل يمكننا أن نفهم من دعوتهم أو دعوة بعضهم إلى التحرر من (النص) أو من إسار النصوص؛ غير هذا؟.

٢ - يفترض الباحث في هؤلاء أن يعلموا كيف تم حفظ القرآن وكتابته وجمعه ونسخه. . أو المراحل التي تم بها توثيقه، والشروط التي

وضعت، والأساليب العلمية التي اتبعت والتي لا تدع مجالاً للشك في قطعية القرآن، وأن أدنى خطأ أو تحريف لم يصبه أو يلحق به، كما أوضحنا قبل قليل. وفحوى ذلك أن «أسانيد» القرآن المتواترة في الحفظ في الصدور والكتابة في السطور لاتدع مجالاً عند أي دارس لمحاولة قياس أسانيد القرآن على أسانيد التوراة أو العهد القديم، أو التسوية بينهما، بل إن أي عمل أو منهج من هذا القبيل لا يعني غير الجهل الشنيع، بكل ما تحمله هذه الكلمات من معنى. ونعتقد أن التحدي في هذا الجانب -أمام أي محاولة تقوم في أي عصر- قائم لا ينقطع، وهو المتمثل في قوله تعالى في القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ بكل ما تتضمنه هذه الآية الكريمة من مؤكدات.

٣ - فإذا انتقلنا إلى (المضامين) القرآنية، أي العلوم والمعارف التي جاءت في القرآن، والتي شملت عصر ما قبل نزوله، وعصر ما بعد النزول .. والتي تم التحدي بها كذلك في القرآن نفسه في قوله تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾ أدركنا أنه لم يأتنا أحد حتى الآن -ولن يأتي بذلك أحد إلى يوم الدين- بشيءٍ نص القرآن على خلافه. كل ما في الأمر أن علم العلماء لم ينته إلى جميع ماجاء فيه بعد! وهذا كما قلنا هو الأصل في (نصٍ) إلهي ممتدٍ أو تخاطَب به جميع الأجيال إلى يوم القيامة! ولا أعتقد أنه يوجد تطاول أكثر من قول القائل إن العلم لم يُثبت أو لم يَثبُت لديه ما جاء في القرآن بشأن واقعة تاريخية، أو حقيقة علمية، ومن ثم فهو لا يَسعه أن يؤمن أو يسلّم بما جاء به القرآن ولم يأت به (العلم) أو لم يصدّقه أو لم يؤكده بعد! -خذ من هذه الكلمات ما شئت- حتى كأن العلم قد أحاط بكل شيء، وأن مسيرته ومسيرة الأجيال والأمم قد توقفت! ومن شاء أن يصدّق أن هذا كلام (علماء) محترمين فليفعل!

والعجيب أن يعاد اليوم هذا «المنهج»أو هذا «النقل» الطَّهسِيني -نسبة

إلى طه حسن- في عصر زخم الكشوف العلمية، أو بعد أن ارتقت هذه الكشوف في أبواب العلم التجريبي» المتعددة، في الطب والفلك وعلوم النبات والبحار.. إلخ وجاءت مطابقة لما أشار إليه القرآن من حقائق هذه العلوم! أو في الوقت الذي لم يستطع أحد أن يكتشف في القرآن أي خطأ بحسب عبارة «موريس بوكاي» الذي قال: «وعلى حين نجد في التوراة أخطاء علمية ضخمة، لا نكتشف في القرآن أي خطأ»[1].

والأعجب من هذا أن يجري التبشير بهذا المنهج -الذي جاء بدوره في سياق «نقل» طه لمنهج (الشك) الديكارتي أو للشك المنهجي الذي نادى به « ديكارت »[2] - من أجل الوقوف في وجه ما يسمى بالأصولية الدينية، من جهة. وإحياءً لما سمّي! بعصر التنور الذي عرفته مصر قبل نحو قرن من الزمان، من جهة أخرى! حتى كأن مصر قد عرفت مثل هذا العصر حقيقةً لا إدعاءً منذ ثلاثة أرباع القرن على الأقل.. أي منذ أن دعا طه حسين إلى هذا المنهج عام ١٩٢٤ وقال في إبراهيم وإسماعيل.. والتوراة والإنجيل والقرآن -معاً أو في وقت واحد- ما قال! أما نحن فإننا لم نر من بركات عصر التنوير -هذا- سوى الهزيمة الفكرية، والانصياع الثقافي والعمالة الحضارية! فضلاً عن تكريس حالة «الاستضعاف» التي ما تزال الأمة تعيشها حتى الآن..

---

(١) دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة لموريس بوكاي، ص(١٤٥). وانظر فقرة بعنوان: «حتمية الخطأ العلمي في التوراة» في كتاب بوكاي: «ما أصل الإنسان: إجابات العلم والكتب المقدسة)، ص١٧٣ قال بوكاي في ختام حديثه عن (التناسل الإنساني في القرآن): «.. إن هذه الحقائق لم تكتشف إلا بعد مرور ألف عام تقريباً على نزول القرآن. ويقودنا تاريخ العلوم إلى أن نجزم بعدم وجود أي تعليل أو تبرير بشري لوجود هذه الآيات في القرآن» انظر الصفحات ٢٠٢-٢٠٧. وراجع الصفحات: ١٤٥-١٤٧ من كتابه السابق.

(٢) وإن كان من الملاحظ أن طه حسين وضعه في غير سياقه، وأساء استخدامه.. على عادة النقلة والمتحلين.

على أن الإسقاط الذي قام به طه حسين على القرآن . . واجتراءه على العلم وعلى العقيدة والإيمان يمكن عدّه من أوضح الشواهد على ما قلناه أو على كل ما قدمناه! ويأبى الله إلا أن يتم نوره؛ ففي أواخر العام الذي نشر فيه طه كتابه: في الشعر الجاهلي نشر عالم العاديّات الإيطالي «ليوناردو وولي» الذي رأس بعثة للتنقيب عن الآثار في أرض الجزيرة شمال سورية. . بعد أعمال التنقيب التي استمرت عشر سنوات . . نشر خلاصة ما انتهى إليه عمل اللجنة . . حيث أكّد الوجود التاريخي لشخصية إبراهيم -عليه السلام- وعرض لجملة ما كان عليه قومه من العقائد، وما جاء به إبراهيم ودعا قومه إليه في باب التوحيد وسائر العقائد والعبادات. وتهمنا هنا الإشارة إلى حديث «وولي» عن عبادة قوم إبراهيم للكواكب، وعبادتهم للأصنام.

وقد لخص الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد رحمه الله في كتابه عن (إبراهيم أبي الأنبياء) ما قاله «وولي» وغيره من علماء مقارنة الأديان. . ورأى في مطابقة ما انتهوا إليه مع ما جاء في القرآن الكريم قرينة بيّنة من قرائن الثبوت. وقال: إن من خالف ذلك فهو لا يفرق بين الشك والثبوت! . لقد تحدث الأستاذ العقاد عن بعض العقائد التي صارت حقيقة واقعة «لأننا فككنا ألغاز الكتابة، واستخرجنا أسرار الأحافير، وعلمنا منها تسلسل العبادات ، واختلاط السكان والحدود ، وتطور العقائد» ثم قال إننا علمنا اليوم أن عبادة القمر كانت سابقة لعبادة الشمس، خلافاً لبادرة الظن الأولى «إذ يسبق إلى الخاطر أن الشمس أكبر وأحق أن يبدأ بها في العبادة . . بل علمنا اليوم أن رب الأرباب عند اليونان هو كوكب المشتري، وليس الشمس أوالقمر، ولهذا يطلقون عليه اسم «جوبيتير» ويستمدون هذا الاسم من كلمتين بمعنى أبي الآلهة. وفي القرآن الكريم: ﴿فلما جَنَّ عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي . . ﴾(الآيات ٧٦-٧٨ من سورة الأنعام).

وقال أيضاً: «ومما علمناه اليوم أنهم أقاموا للكواكب تماثيل لا تغيب عن أبصارهم إذا غابت الكواكب، فعبدوها مع عبادة الكواكب على سبيل التقريب والتمثيل.. وفي القرآن الكريم: ﴿إذْ قال لأبيه وقومه ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون﴾.

ويضيف العقاد رحمه الله: « ومما علمناه اليوم من مقابلات الأديان .. أن أهل بابل كانوا يرون في قصة الخليقة أن الإله الأكبر خلق الأرباب كما خلق سائر الموجودات الأحياء وغير الأحياء .. وفي القرآن الكريم: ﴿فجعلَهمْ جُذاذاً إلا كبيراً لهم لعلهم إليه يرجعون﴾ وفيه: ﴿قالوا أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون﴾ ... إلخ[1].

قلت: وسوف ينتهي حال أي مثل آخر غير إبراهيم عليه السلام .. وحال أي منهج آخر يهدف إلى نحو ما هدف إليه مثل إبراهيم عليه السلام ومنهج طه غفر الله له .. إلى مثل ما انتهى إليه هذا المثل وذاك المنهج .. وإن كنا نلاحظ أن المنهج الذي بدأ الترويج له هذه الأيام يقوم على بعث تأويلات الباطنية والقرامطة للقرآن. ولكن بعناوين جديدة -وقراءة معاصرة!- وثوب جديد.. وأعني الثوب الذي يلاءم شعارات العصر. ولكنَّ التأويلات هي هي.. ومحاولة «تفريغ» القرآن من معانيه ودلالاته هي هي .. إنها التأويلات التي وصفها الإمام الغزالي بأنها تكذيبات عُبِّر عنها بالتأويلات !![2]

﴿رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الوَهَّابُ﴾.

---

(١) إبراهيم أبوالأنبياء لعباس محمود العقاد، ص١٨٠-١٨٢.

(٢) انظر : كتابه: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، ص١٩٧-١٩٨ تحقيق الدكتور سليمان دنيا رحمه الله.

المراجع

١ - أوائل المقالات للشيخ المفيد. دار الكتاب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٣م.

٢ - أبو الأنبياء: للأستاذ عباس محمود العقاد، دار الهلال - القاهرة.

٣ - الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تعليق وتقديم محمد شريف سكر. ط١ دار إحياء العلوم، بيروت ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

٤ - أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية ، للدكتورة عائشة يوسف المناعي . دار الثقافة ، الدوحة ١٤١٢هـ.

٥ - البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ١٩٥٧م.

٦ - تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق وشرح السيد أحمد صقر- دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٤هـ.

٧ - تاريخ القرآن، للدكتور عبدالصبور شاهين، دار المعارف بمصر ١٩٦٧م.

٨ - التبيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر الطوسي، طبع النجف ١٣٧٦هـ.

٩ - التحبير في علم التفسير للسيوطي ، تحقيق زهير عثمان علي نور. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٠ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) دار الكتب المصرية ط٢: ١٣٧٢هـ ١٩٥٢م.

١١- تفسير القمّي ، تقديم وتعليق السيد طيب الموسوي الجزائري، مطبعة النجف، ١٣٨٦هـ. .

١٢- التفسير الكبير للإمام الرازي. دار الفكر، بيروت ١٩٨١م.

١٣- تهذيب الأصول للشيخ جعفر السبحاني (تقريرات أبحاث السيد الإمام الخميني) قم ١٣٦٣ هـ . ش.

١٤- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لابن الأثير الجزري ، تحقيق عبدالقادر

الأرناؤوط ، الطبعة الأولى دمشق ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
١٥- دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة. موريس بوكاي. دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
١٦- صحيح الإمام البخاري ، طبعة بولاق ١٣١١هـ.
١٧- صيانة القرآن من التحريف للشيخ محمد هادي معرفة، مؤسسة النشر الإسلامي-قم- إيران ١٤١٣هـ.
١٨- عبقرية العرب في العلم والفلسفة للأستاذ الدكتور عمر فروخ. المكتبة العصرية. ط١ بيروت ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
١٩- العلم في التاريخ لجون ديزموند برنال . ترجمة د. شكري إبراهيم سعد ، طبع المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط١ بيروت ١٩٨٢م.
٢٠- فتح القدير للشوكاني ، دار الفكر ، لبنان ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م..
٢١- فصل الخطاب .. للشيخ النوري الطبرسي، طبع حجر.(مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ب ٢٣٩١٢)
٢٢- فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق وهبه سليمان الغاوجي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١١هـ ١٩٩١م.
٢٣- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للإمام الغزالي ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، طبع عيسى البابي الحلبي - مصر.
٢٤- الكافي لأبي جعفر الكليني، علق عليه علي أكبر الغفاري ، دار الكتب الإسلامية، طهران.
٢٥- ما أصل الإنسان: إجابات العلم والكتب المقدسة لموريس بوكاي. ترجمة مكتب التربية لدول الخليج الرياض ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.
٢٦- مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي، الطبعة الرابعة ، طهران ١٤١٦هـ ١٣٧٤هـ . ش.
٢٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، طبع دولة قطر ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٢٨- مدخل إلى القرآن الكريم للدكتور محمد عبدالله دراز، دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى: بيروت.

٢٩- المصاحف لابن أبي داود ، تحقيق الدكتور محب الدين واعظ، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر ١٤١٦هـ.

٣٠- مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ، بتحقيق هـ. ريتر استانبول ١٩٢٩.

٣١- مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الشعب بالقاهرة (عن طبعة لجنة البيان العربي عام ١٣٧٩هـ تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي).

٣٢- مقدمتان في علوم القرآن، نشر آرثر جيفري، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٥٤م.

٣٣- مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني ط٣ دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٣٤- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٣٥- النسخ في القرآن الكريم، للأستاذ الدكتور مصطفى زيد رحمه الله، دار الفكر العربي، القاهرة ١٣٨٣هـ.

٣٦- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، صححه الشيخ علي محمد الضباع ، ط. مصطفى محمد، القاهرة.

